د/ محمود مجدى عبد الظاهر
دكتوراه فى العلوم السياسية

تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الأمـــن القومـــى

مقدمـة :

أصبحت الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة فى الوقت الحالى جزءا لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهى كيانات يتم إنشاؤها فى شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمـات فى المجال العسكرى والأمنى للدول التـى تطلب تلك الخدمات، وهو ما جعلها أحد أهم الفاعليـن فـى مسـار العلاقـات الدولية، فإن الحـروب الجديدة لـم تعُد مقتصرة علـى الجيوش التقليديـة، فهـذه الشـركات الخاصة دخلـت أيضًا مجال الحـروب غير النظاميـة بشكل واضح ، حيث بات صعودها، كفاعل دولى من غير الدول، حاضرًا بقوة فى العلاقات الدولية .

هـذه الشـركات أصبحت فى الفترة الحالية فاعلًا مؤثرًا على الأمن القومى للدول بشكل غير مسبـوق، فبالرغـم من عـدم وجود اتفاق بين المجتمـع الدولى على مسمى هـذه الشركات وعدم وجـود إطـار قانونى ينظم عملها فإنها حظيت باهتمـام جميع دول العالم وتعُدُّهـا معظم الدول إحدى أدواتها، التى تستخدمها فى تنفيذ سياستها الخارجية .

إشكاليـة الدراسـة :

تتمثـل إشكالية الدراسـة فى رصد ظاهـرة انتشرت أخيرًا علـى نطاق واسع فى المجتمع الدولى وهى الشركات العسكرية والأمنيـة الخاصـة التى لجـاءت إليها الـدول لتنفيـذ أهدافها ومصالحهـا دون التدخـل المباشـر، ووصـل الأمـر إلـى أنهـا أصبحت إحدى أدوات السياسة الخارجية لدول معينة، وفى ظل عدم وجـود إطار قانونى ينظم عمل هـذه الشركات وسعى دول كثيـرة لامتلاك مثل هذا النـوع من الشركات الخاصة، نجد أن هناك خطرًا يهدد ويؤثر بشكل كبير على الأمن القومى للدول.

أهـداف الدراسـة :

تتمثل أهداف الدراسة فى الآتى :

أ- محاولة التعرف على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وتناول أهـم الإشكاليات التى تتعلق بهـذه الشركات وكذا فض الاشتباك فى الخلط بينها وبين المرتزقة.

ب- رصد وتحليل وتفسير الدور التى تلعبه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فى التأثير على الأمن القومى للدول.

ج- وضـع مقترحـات للتعامل مع هـذه الظاهرة التـى تنتشر بشكل كبير خلال الفترة الحالية.

تسـاؤلات الدراسـة :

أ- ماهى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ؟

ب- مـا هـى الإشكاليات التـى تتعلـق بالشـركات العسكرية والأمنية الخاصة ؟

ج- إلـى أى مـدى يؤثـر انتشار هـذه الشـركات على الأمن القومى للدول؟

منهج الدراسة :

نتبنى فى هذه الدراسة المنهج الوصفى وهو أحد أهم المناهج التى تُستخدم فى رصد وتحليل الظواهر كما هى فى الواقع دون إدخال متغيرات، فهو يدرس ماهية الشىء ولايتطرق إلى الكيفية، ولهذا تم اختيار هذا المنهج فى رصد وتحليل وتفسير ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كما هى فى الواقع وتأثير هذه الظاهرة على الأمن القومى للدول.

محتويات الدراسة :

أ- الإطار المفاهيمى للدراسة.

ب- تأثير انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الأمن القومى للدول.

ج- نتائج ومقترحات الدراسة.

د- الخلاصة.

أولاً : الإطار المفاهيمى للدراسة :

١- التعريف بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة :

لايوجد تعريف مُحدَّد للشركات العسكرية والأمنية الخاصة لدى جميع دول العالم، كما أنه لا يوجد اتفاق حول مسمى أو توصيف لهذه الشركات؛ فنجد **الأمم المتحدة** تُعرِّف الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة بأنّها: شركات ذات كيان قانونى، تقدم خدمات بمقابل مادى سواء خدمات عسكرية أو أمنية بواسطة أشخاص عاديين أو كيانات قانونية، بما فى ذلك التخطيط الاستراتيجى والاستشارات المعلوماتية والاستخباراتية والتحقيقات وعمليات الاستطلاع بكل أنواعه، أما عن الخدمات الأمنية، فتتضمن حراسة أو حماية المبانى والمنشآت والممتلكات والأشخاص بواسطة أفراد مسلحين، وأى نوع من أنواع نقل المعارف بواسطة تطبيقات أمنية أو تطبيقات حفظ النظام، واتخاذ تدابير أمنية لأغراض الرقابة وتنفيذها[١].

ونجد **وثيقة مونترو** تُعرِّف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها: كيانات تجارية خاصة تقدم خدمات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التى تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية والأمنية، بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحة للأشخاص والممتلكات مثل القوافل والمبانى والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء وتقديم المشورة أو التدريب لقوات الحماية وموظفى الأمن [٢].

وفى مسودة الاتفاقية التى أعدَّها فريق العمل المعنى بالمرتزقة، قدَّم تعريف الخدمات العسكرية بأنها: تشير إلى الخدمات المتخصصة والمتعلقة بالأعمال العسكرية بما فى ذلك التخطيط الاستراتيجى والخبرات والتحقيقات والاستخبارات مهما كان نوعها ، وتقديم الدعم من حيث المواد والدعم الفنى للقوات المسلحة، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، وعن الخدمات الأمنية التى تشير إلى الحراسة والحماية المسلحة للأبنية والمنشآت والممتلكات والأشخاص ونقل المعرفة مهما كان نوعها لتطبيقات الأمن والممارسات الشُرَطية وتطوير إجراءات أمن المعلومات وتنفيذها وغيرها من الأنشطة ذات الصلة، كما قيل فى تعريفها إنها: شركات مسجلة بطريقة قانونية، عادة ماتوظِّف مرتزقة يتم تأجيرهم من طرف حكومات بغرض توفير الأمن العام [٣] .

من الواضح أن هناك اتفاقًا بين كل التعريفات السالفة الذكر إلا أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتميز عن غيرها بأنها شركات تجارية، تقدم خدمات متنوعة ذات الصلة بالمجال العسكرى والأمنى، إضافة إلى الاحترافية والانضباط العالى لعناصرها فى أداء المهام المنوطة بهم، كما يلاحَظ أن أغلب التعريفات تناولت الشركات العسكرية بالاعتماد على ما تقدمه من خدمات، وهذا يجعلها تفتقر إلى الدقة، حيث إن نطاق هذه الخدمات واسع جدا، ويختلف من شركة لأخرى، مع الإشارة إلى أنه لا يشترط أن تقدم شركة ما كل هذه الخدمات حتى توصف بالعسكرية وفى غياب نص قانونى معتمَد فى تعريف هذه الشركات، تبقى المحاولات السابقة هى المرجع الذى يعود إليه كل من يرغب فى تحديد مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ونجملها فى أنها شركات خاصة ربحية تقدم خدمات ذات طبيعة عسكرية لهيئات وطنية وأجنبية.

٢- الإشكاليات المرتبطة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة :

تثير الشركات العديد من الإشكاليات على جميع المستويات منذ نشأتها، فهناك جدل حول نشأتها وجدل حول تسميتها وجدل حول علاقتها بالدول الراعية لها وجدل

حول قانونيتها وعلاقاتها بالمرتزقة، وغيرها من الإشكاليات والشكوك المثارة حول هذا النوع من الشركات.

أ- الخلط بين تسميتها الشركات الأمنية أوالشركات العسكرية الخاصة:

نجد أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مصطلح يضم نوعين من الشركات: شركات تقدم خدمات أمنية، وأخرى تقدم خدمات عسكرية، ولكن خلال هذه الدراسة سوف نستخدم مصطلحًا واحدًا يشمل هذين القطاعين وذلك يرجع للتداخل والتمازج الكبير بين نشاطاتهما، وعدم القدرة على الفصل بين نشاط هذه الشركات سواء فى النزاعات المسلحة أو غيرها، وبصفة عامة لايوجد فرق جوهرى بين المفهومين؛ فهناك من يصف هذه الشركات بأنها أمنية، وآخرون يطلقون عليها لفظ عسكرية، ولكن الأنسب والأشمل هو مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة.

ب- الخلط بين مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين مفهوم المرتزقة:

يعد التمييز بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة وبين المرتزقة مسألة شائعة أثارها العديد من الدول، ومن أكثر الأسئلة تَحدّيًا والتى تُطرَح غالبًا عند تناول الأنشطة العسكرية التى يجوز للشركات العسكرية والأمنية الخاصة تقديمها أم لا: هى صعوبة فهم الاختلاف بين هذه الأنواع من الخدمات وبين أنشطة المرتزقة التقليدية [٤].

من أجل تفسير وفهم الإشكاليات المتعلقة بالمفهوم لابد من تعريف المرتزقة حتى نستطيع مقارنة مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بمفهوم المرتزقة وتحديد أوجه التشابه والاختلاف، ومن ثم الإجابة عن أحد أهم الأسئلة فى هذا الشأن وهو: هل من الممكن أن توصف الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالمرتزقة أم لا :

- **تعريف المرتزق :** هو أى شخص يُجنَّد خصيصًا، محليًا أو فى الخارج، للقتال فى نزاع مسلح، ويكون دافعه الأساسى للاشتراك فى الأعمال العدائية هو الرغبة فى تحقيق مَغنَم شخصى، ويُبذل له فعلاً من قِبَل طرف فى النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كَثيرًا على ما يوعَد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة فى القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم، ولا يكون من رعايا طرف فى النزاع ولا من المقيمين فى إقليم خاضع لسيطرة طرف فى النزاع، وليس من أفراد القوات المسلحة لطرف فى النزاع، ولم تُوفده دولة ليست طرفًا فى النزاع فى مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة [٥].

- **مواضع الاتفاق والاختلاف بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة [٦] :**

يوجد تشابه كبير بين المرتزقة وهذه الشركات على الأقل فى الهدف من المشاركة فى العمليات العسكرية وهو العائد المادى، فنجد أن هناك مجموعة من الشروط الخاصة بالمرتزقة يمكنها تطبيقها على أفراد هذه الشركات وهناك شروط أخرى من الصعب تطبيقها.

- **الشروط القابلة للتطبيق :**

- **التعويض المادى :** حيث تُعَد الغاية هى الحصول على التعويض المادى، وإن كانت هناك إشكالية فى معيار المردود المادى أن يكون مثل مايتقاضاه الأشخاص أنفسهم فى القوات المسلحة للدولة.
- **عدم العضوية بالقوات المسلحة**، وعدم الإيفاد بمهمة رسمية.
- **الجنسية والإقامة :** من الممكن أن تكون عناصرهذه الشركات ليست من الدولة أو المقيمين فيها، هذا الشرط يطبق فى بعض الحالات ويصعب تطبيقه فى حالات أخرى.

- **الشروط غير القابلة للتطبيق على أفراد الشركات الأمنية [٧] :**

أ- **التجنيد خصيصًا للقتال فى نزاع مسلح :** وهذا الشرط يصعُب تطبيقه حيث إن الغرض الأساسى لعمال هذه الشركات هو تقديم خدمات أمنية وعسكرية وليس الغرض القتال بشكل مباشر.

ب- **المشاركة الفعلية والمباشرة بالأعمال العدائية:**

هناك الكثير من الجدل حول هذا الشرط سواء تقديم خدمات عن بعد أو توجيه أسلحة عن بعد، فهل يُعد ذلك مشاركة مباشرة أم لا، وهل تقديم استشارات أمنية وعسكرية يُعد مشاركة فى العمليات أم لا.

فمن خلال مقارنة مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بمفهوم المرتزقة نجد أن تعريف المرتزقة مقيَّد إلى حد كبير، إذ يجب على موظفى الشركات استيفاء بعض المعايير الصارمة والتراكمية، لكى

ينطبق عليهم تعريف المرتزقة، فأى شخص من رعايا طرف من أطراف النزاع لا يُعد مرتزقًا بشكل تلقائى، بل يجب أن يُوظف الشخص خصيصًا بهدف المشاركة المباشرة فى القتال، وأن تحفزه الرغبة فى تحقيق مغنم خاص، وأن يشارك فعلاً ومباشرًا فى العمليات العدائية، وهذا يعنى أنه لا يندرج معظم موظفى الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تحت المرتزقة، ولا يمكن تعميم وصف المرتزقة على موظفى الشركات، فإن القانون الدولى الخاص لا يتعرض لحالة وجود أجنبى يقاتل فى دولة لا ينتمى إليها، ولا تقع فى دائرة اختصاصاته [٨] .

ج- الوضع القانونى للشركات العسكرية والأمنية الخاصة:

من الواضح أن هذه الشركات تعمل فى سياق يتسم بغياب تام لقانون ينظم نشاطها، بحيث صارت تُملى شروطها على دول بعينها التى تتخلى طواعية عن سيادتها لمصلحة تأمين مكلف ودفاع كان يمكن أن يقوم به مواطنو الدولة بدلا من الاستعانة بهذه الشركات، حيث يثير إسناد جيش ما أنشطة إلى شركات خاصة العديد من التحديات للقانون الدولى الإنسانى، لاسيما فيما يتعلق بمسألة وضع هذه الشركات الخاصة وأفرادها أمام القانون الدولى الإنسانى وما لذلك من تأثير محتمل يُضعف مفهوم مسئوليات القادة وسيادة الدول [٩].

هناك اتفاق حول اعتبار هذه الشركات منظمات ربحية وفقًا لتعريف الأمم المتحدة السابق ذكره، لكن الاختلاف الأساسى فى توصيف موظفى هذه الشركات الذى يترتب عليه عدم التوصل لقانون ينظم عملها، فلابد من الاتفاق حول التعريف والتوصيف أولًا حتى يتسنى للمختصين وضع القوانين المنظمة لها [١٠] .

- **موقف الدول من قانونية الشركات العسكرية والأمنية الخاصة :**

بصفة عامة نجد هناك اختلافًا فى مواقف الدول وأصحاب القرار وفقهاء القانون الدولى من الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ما بين مؤيد ومتحفظ ومعارض لها، وهذا هو السبب الرئيسى لعدم وجود قانون ينظم عملها، ينقسم الرأى حولها إلى قسمين ولكل منهما أسبابه ومبرراته:

- **الرأى الأول : مؤيد لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة:**

يقف على رأس هؤلاء أصحاب تلك الشركات ومؤسسوها والعاملون فيها وكذلك المستفيدون منها، ويستند هؤلاء فى ذلك على ما يلى:

- أنه لا فرق بين الشركات العسكرية والأمنية الخاصة والشركات العاملة فى أى مجال اقتصادى آخر، فأنشطتها مشروعة بدليل وجود قوانين تنظم نشأتها وعملها فى دول المنشأ.
- وجود فرق بين ما تقدمه هذه الشركات من خدمات وأعمال وبين أنشطة المرتزقة.

- **الرأى الثانى : معارض لوجود الشركات العسكرية والأمنية الخاصة [١١] :**

يذهب أنصار هذا الرأى إلى عدم مشروعية وجود هذه الشركات، وعدّوا أفرادها مرتزقة كما أن وجود هذه الشركات يهدد السلم والأمن الدوليين كعادة المرتزقة على مر العصور، ويستند هذا الفريق على حجج متعددة، أهمها[١٢]:

- أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة يدفعها تحقيق الربح وليس واجبها الوظيفى المنوط بها، حيث يُعد التزام هذه الشركات محدودًا جدًا مقارنة بالتزام القوات العسكرية النظامية أى الجيوش النظامية.
- أفراد هذه الشركات لا يخضعون لنظام التسلسل القيادى المعمول به فى الجيوش النظامية، مما يعطى حرية كاملة لهم ينتج عنها العديد من الانتهاكات.
- إن القوات المسلحة للدول لديها قوانين تساعد فى الانضباط واحترام المواثيق الدولية، مما يكفل النظام وضمان المسئولية الجنائية المحتملة لتلك القوات، وهذا النظام غير موجود فى هذه الشركات مما يستحيل معه ملاحقة عناصر هذه الشركات.

من المؤكد أن دراسة الإشكاليات القانونية للشركات العسكرية والأمنية الخاصة يُعد من الصعوبة حصره؛ لأنه باستمرار يحتاج إلى مزيد من التعمق فى خبايا جوانبه المختلفة، وفى ظل التحديات التى تواجه الاختلاف على التسمية ما إذا كانت شركات عسكرية أو أمنية أو غير ذلك، والاختلاف على وضع تلك الشركات ما إذا كانت مرتزقة أم جنودًا أم مدنيين، والاختلاف على من تقع على عاتقه

المسئولية سواء الدول الراعية للشركة أم الدولة التى أبرمت العقد معها، فكل هذا يجعل الاتفاق على إطار قانونى ملزمًا حول وضع الشركات وتنظيم عملها فى أعلى درجات الصعوبة ولكنه ليس مستحيلًا.

ثانياً: تأثير انتشار الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الأمن القومى للدول:

نستعرض هنا تأثير هذه الشركات على الأمن القومى للدول من خلال مجالاته المختلفة، فسوف نتطرق إلى التأثير الذى يلحق بالمجال السياسى والعسكرى والأمنى والاقتصادى، فهى أكثر المجالات تأثرًا بانتشار هذه الشركات على النحو التالى :

١- المجال السياسى:

أ- تقوم الدول باستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كأداة لتنفيذ سياستها الخارجية، دون أن تترتب مسئولية قانونية أو أدبية عليها، وذلك فى حالة قيامها بتنفيذ عمليات وأنشطة خارجة على القوانين والمواثيق المعهود بها سواء من قبل الدولة الوطنية أو المجتمع الدولى، دون التورط علانية فى مثل هذا السلوك غير المشروع.

ب- فى حالة توغُّل هذه الشركات فى الدولة من الداخل نجد أنها تؤثر بشكل كبيرعلى مفاصل الدولة والتحكم فى القرارات التى يصدرها صانع القرار، وذلك لتجنب مواجهتها، وعلى جانب آخر نجد أن إعطاء هذه الشركات معلومات أمنية وصلاحيات ومميزات داخل الدولة يشكل خطرًا على الأمن القومى لها، فالغرض الرئيسى لها الربح وليس الوطنية.

ج- إضعاف سيادة الدول واستقلالها، حيث تكشف هذه الشركات مواطن ضعف بعض الدول، وتفاصيل الهياكل الأمنية والمؤسسية لها والذى من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على سيطرة الدولة سواء على المستوى الداخلى أو فى محيطها الخارجى.

د- عدم وجود ضوابط أخلاقية وإنسانية لعمل هذه الشركات، وهو ما يُعرف بالمخاطرة الأخلاقية لاستخدام المتعاقدين، ويأتى فى مقدمتها انتهاك حقوق الإنسان، كما حدث من الانتهاكات التى ارتكبتها شركة « **بلاك ووتر** » الأمريكية بحق المدنيين فى العراق، و تلاحق شركة « **فاجنر** » الروسية اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان فى مناطق مثل إفريقيا الوسطى، شملت هذه الاتهامات عمليات إعدام جماعى واعتقالات تعسفية وتعذيبًا وتهجيرًا قسريًا للمدنيين، واستهدافًا عشوائيًا لمنشآت مدنية، واستهداف عاملين فى المساعدات الإنسانية.

هـ- غيَّرت هذه الشركات شكل الصراع فى بعض الدول وأثَّرت على دول أخرى من خلال حمايتها والمساعدة فى استقرارها، ونجد هذه الشركات فى إفريقيا تلعب دورًا واضحًا فى عمل انقلابات فى دول وتأجيج نزاعات فى أخرى، مما يشير إلى مدى تأثير هذه الشركات على الأمن القومى للدول.

و- تقدم هذه الشركات للحكومة ورقة مهمة جدًا تتعلق بالتأثيرات السياسية للصراعات الخارجية على الداخل، فقد تنجح الدولة فى إقناع الرأى العام الداخلى بضرورة القيام بحرب، ولكن التأييد الشعبى سيتراجع حتما مع تزايد عدد القتلى والجرحى فى صفوف الجيش، وهنا تأتى أهمية هذه الشركات الخاصة، فبما أن المقاتلين ليسوا جنودًا فى الجيش الوطنى فإن عدد الضحايا لن يتم تسجيلهم فى السجلات الرسمية، وبالتالى لن يكون له الوقع السلبى نفسه على الرأى العام الداخلى، والذى يُعد من أهم الضرورات التى تقتضى لجوء الدولة إلى هذه الشركات.

٢- المجال الأمنى والعسكرى:

أ- تصبح هذه الشركات بمنزلة أدوات استخباراتية، إذ تُنفذ أجندات الدول التابعة لها، وتُملى شروطها على الحكومات الأضعف وتفرض خططًا عسكرية تتوافق مع أهدافها الخاصة، وهو ما يتنافى مع سيادة الدولة باعتبارها الهيئة التى تحتكر استخدام العنف.

ب- تصاعد التوترات، إن تدخل هذه الشركات فى مناطق التوترات لا يوفر الأجواء المناسبة للتهدئة والتسوية، فهذه الشركات تستفيد من استمرار الصراع بزيادة أرباحها وتوظيف العاملين فيها، فهناك أمثلة كثيرة سواء سيطرة بعض الشركات على آبار النفط والتعدين واستخراج الذهب والمعادن فى معظم دول إفريقيا والشرق الأوسط مما يترتب

عليه حرص هذه الشركات على استمرار حالة عدم الاستقرار، حتى تتمكن من تحقيق أقصى استفادة من الدول مثل مايحدث فى سوريا وليبيا والسودان وغيرها من الدول الإفريقية.

ج- تُعد أغلب الفئات الأكثر استفادة من خدمات هذه الشركات هى الدول، وتأتى الفئة المستفيدة فى المرتبة الثانية هى المنظمات الدولية، والذى من شأنه دفع الدول نحو خصخصة الأمن فى النظام الدولى للتدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى من خلال عمل توترات داخلية والمساهمة فى الانقلابات العسكرية، بالإضافة إلى الاغتيالات وغيرها من الأعمال غير الشرعية، كما حدث بالنسبة لاغتيال « **جوفنيل مويس** » رئيس هاييتى السابق فى عام٢٠٢١، فمن خلال هذه الشركات تحمى الدول أفراد جيوشها وقوتها من التدخل فى العمليات الخطرة المترتبة على هذه الأفعال (١٣) .

د- قد تتمرد هذه الشركات على حكومات الدول والأجهزة التى تعمل تحت رايتها فى حالة تعارض المصالح بينها، حيث تُعد هذه الشركات قوة عسكرية وأمنية داخل الدولة، ولديها سلطات وصلاحيات بالإضافة إلى إمكانات مادية وعسكرية تُمكنها من مواجهة الجيوش النظامية لبعض الدول وتحقيق خسائر فى صفوفها بل ومن الممكن السيطرة عليها، وهناك أمثلة على ذلك، منها تمرد فاجنر بالرغم من أنه التمرد الأول من نوعه بهذا الشكل، فإنه يُعد الأكثر جرأة فى تمرد شركة عسكرية وأمنية خاصة على الدول الراعية لها، ورغم تعامل روسيا باحترافية شديدة مع الموقف فإنه يشير إلى أن هذه الشركات تشكل خطرًا حقيقيًا على الدول الراعية لها، لذلك نجد لهذه الشركات العديد من التأثيرات السلبية ليس فقط على الأمن القومى للدول بل وعلى بقاء الدولة ذاتها.

هـ- أصبحت هناك سوق متنامية للسلاح حول العالم كمعرض إيدكس للصناعات العسكرية الذى استحوذت فيه هذه الشركات على مساحة كبيرة لعرض منتجاتها والتكنولوجيا التى توصلت إليها هذه الشركات، وفى الوقت نفسه نجد أن الدول نفسها هى من تحُث الشركات على تطوير نفسها وتقدم لها الدعم الكافى لتُصبح هذه الشركات رائدة فى هذا المجال، وهو ما ينعكس بالسلب على الجيوش النظامية للدول، فمن المحتمل أن تمتلك هذه الشركات التكنولوجيا التى تنعكس بشكل مباشر على الأمن القومى للدول، فالمتحكم فى هذه التكنولوجيا ليست دولًا بل شركات خاصة ليس لها انتماء ولا يمكن ضبط تحركاتها، فالمحرك الأساسى لها هو الربح.

و- يُعد من أكثر التأثيرات السلبية لجوء الدول لطلب خدمات هذه الشركات نتيجة لما لها من مميزات، والذى يترتب عليه اتجاه الدول نحو تقليص الإنفاق العسكرى والأمنى، وبالتبعية تقليص عدد أفراد القوات النظامية فى بعض البلدان، مما يؤثر بشكل كبير على الجيوش النظامية للدول.

ز- إن استخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ينتج عنه آثار ضارة على البيئة الأمنية الداخلية، حيث تركز الدول فى استخدام هذه الشركات بشكل أكبر على تخفيف عواقب التهديدات بدلاً من معالجة أسبابها الجذرية.

ح- من غير المرجح أن تقوم هذه الشركات بالتركيز على الجهود الوقائية لأن نجاحها يصعب قياسه، ومن ثم فإن هذه الشركات تميل إلى التركيز على المدى القصير والدفاع بطبيعته، خاصة من خلال تفانيها فى تلبية الاحتياجات الأمنية المباشرة للعملاء، فى حين أنها تترك مشكلات الأمن الجماعى للقوات العامة ووكالات التنمية، ومع ذلك، فإن توسع سوق الشركات يمكن أن يؤدى بشكل متزايد إلى إبعاد الموارد عن الجهود الاجتماعية والسياسية الجماعية التى تعزز السلام الإيجابى مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومى للدول.

٣- المجال الاقتصادى:

أ- إنهاك الدولة اقتصاديًا من خلال الحصول على عقود لتنفيذ مهام خارج حدود الدولة ولكن بشكل مبالغ فيه، من خلال فساد القائمين على هذه التعاقدات، فمعظم قيادات هذه الشركات عسكريون سابقون منهم من تولى مناصب تصل لوزراء دفاع دول، وبعد تقاعدهم تسعى الشركات لتوظيفهم والاستفادة من

علاقتهم بمؤسسات الدولة وقيادات الأجهزة الأمنية بها، على سبيل المثال العقود التى أبرمت بين وزارة الدفاع الأمريكية وبين شركة البلاك ووتر بملايين الدولارات والتى وصفتها التقارير المسرَّبة بأنها صفقات فاسدة.

ب- تحاول بعض الدول من خلال هذه الشركات الخاصة بسط السيطرة على حقول النفط والغاز والتعدين فى دول أخرى لتأمين احتياجاتها والحفاظ على النمو الاقتصادى لها، ويُعد احتواء الدول بشكل رسمى أو شبه رسمى لهذه الشركات تساعدهم بشكل كبير فى تحقيق المصالح الخارجية لهم.

ج- فى ظل الضغوطات والأزمات الاقتصادية التى يمر بها العالم تلجأ العديد من الدول إلى اختيار البديل الأقل تكلفة فى كل المجالات حتى مجال الأمن، فنجد أغلب الدول تلجأ إلى هذه الشركات لقلة تكلفتها مقارنة باستخدام الجيش النظامى، بالإضافة لذلك نجد سعى الدول إلى تقليص حجم جيوشها النظامية سواء للدوافع الاقتصادية أو للاعتماد على التكنولوجيا العسكرية المتطورة.

د- تسعى هذه الشركات إلى تحقيق الربح، من خلال السيطرة على الثروات الطبيعية للدولة المستهدفة ومن هنا نجد أن هذه الشركات تدمر اقتصاد الدول التى تعمل بها وتعمل على أن تظل هذه الدول غير مستقرة لكى تستفيد من هذه الثروات من خلال استخراجها وبيعها والاستفادة من العائد لها وللدولة الراعية ومن يدفع الثمن هو اقتصاد الدولة المستهدَفة، وعلى ذلك الأمثلة كثيرة مثل شركة فاجنر والبلاك ووتر وغيرهما.

ثالثًا: نتائج ومقترحات الدراسة:

النتائج:

١- وفقًا لمفهوم الدولة الحديثة التى تُعد مجتمعًا بشريًا منوطًا به احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل منطقة معينة، فنجد أن ظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة قيد هذا الاحتكار، ومن المحتمل أن يهدد انتشارها أسس الدولة القومية الحديثة، وهو عنصر أساسى فى سيادتها.

٢- تنتشر هذه الشركات بسرعة وتتسع خدمتها لتشمل كل القطاعات التى من المفترض أن تكون من اختصاص القوات المسلحة التابعة للدولة، مما جعلها محل اهتمام المجتمع الدولى وجعلها ظاهرة تستحق الدراسة والنظر إليها بعين الاعتبار، فتُعَد هذه الشركات فاعلًا دوليًا من دون الدولة ومؤثرًا على الأمن القومى للدول.

٣- ازدهرت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة فى السنوات الأخيرة واستحدثت سوقًا عالمية قوية، بمقدورها تغيير موازين القوى فى الأوساط العامة والخاصة المدنية منها والعسكرية على المستوى الدولى والإقليمى والوطنى.

٤- إن خصخصة الأمن والتقليص من الإنفاق العسكرى للعديد من الدول، كذلك تسريح ملايين الجنود فى العالم أسهم فى ظهور ونمو هذه الشركات الخاصة.

٥- إن العالم حين تخلى عن استخدام المرتزقة بالشكل التقليدى الفردى، استعاض عنها بمرتزقة من نوع آخر يغلب عليه الطابع المؤسسى المنظم، وذلك لأن الشكل التقليدى من المرتزقة غير شرعى بموجب القوانين الجنائية الدولية والوطنية على حد السواء، أما الشكل الآخر وهو الشركات الخاصة فهو حتى اليوم مقبول ولم يحظ بالتشريع القانونى الملزم، وما صدر من تشريعات لم تتخط الرقابة والتنظيم غير الملزمين.

٦- إن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة هى شركات ربحية بالأساس ولكن تعمل تحت رعاية دولة معينة، فمعظم هذه الشركات وأكثرها انتشارًا يكون هدفها الربح ولكن دون مخالفة أهداف الدول الراعية لها، فهى تحمى مصالح الدولة الراعية لها وفى الوقت نفسه تحقق المكاسب والأرباح، لذلك نجد هذه الشركات فى أماكن الصراع وبالقرب من آبار النفط والغاز الطبيعى والأماكن التى بها موارد.

٧- ارتبط ازدهار ظاهرة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة بالتطورات التى شهدتها الدول والمجتمعات، جَرَّاء اكتشاف النفط، ومشاركة

تلك الشركات حكومات الدول الوطنية فى حصص من عائدات بيع النفط، مستفيدة من تلك الأموال فى توسيع الاستثمارات، التى انعكست على مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية، فى ظل زيادة إنفاق هذه الدول على قطاعات التسلح العسكرى والتقنى، وقد تسببت تلك التطورات، كضرورة واستثمار على حد السواء، فى زيادة دور هذه الشركات الخاصة وتراجع دور الدولة بشكل كبير.

٨- تتنازل الدول عن بعض وظائفها رغبة منها فى التخفف من مسئوليتها التنفيذية والاكتفاء بالإدارة، والتركيز على الوظائف الرئيسية، وهى فلسفة سادت فى الدول والمجتمعات الغربية، فلجأت إلى كيانات خاصة تنشأ استنادًا إلى تشريع دولة ما، لتقدم على أساس مأجور خدمات عسكرية أو أمنية.

٩- من الصعب التوصل إلى اتفاق بين الدول حول مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وكذا من المستبعد فى الوقت القريب وضع قانون ينظم عمل هذه الشركات؛ وذلك لأن الدول المنوطة بوضع هذا القانون هى من تستفيد من هذه الشركات فى حماية مصالحها وأهدافها، وتعُدّها إحدى أدوات السياسة الخارجية لها ولكن ليس مستحيلًا.

١٠- لايمكن وصف عناصر هذه الشركات بأنهم مرتزقة وذلك لأن القانون الدولى وضع شروطًا للمرتزقة وهى فى الغالب لاتنطبق على عناصر هذه الشركات.

١١- من خلال الاستعانة بهذه الشركات للقيام بمهام أمنية وعسكرية، تتمكن الدول من التهرب من أى مسئولية تقع على عاتقها فى حالة حدوث أى تجاوزات أو انتهاكات، وهو ما يجعلها أكثر أنواع الحروب بالوكالة خطورة.

١٢- أوشكت الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة أن تتحول إلى جيوش صغيرة مرنة وسريعة وأكثر فاعلية فى تحقيق النصر من الجيوش التقليدية، باستعانتها بضباط وخبراء عسكريين وفنيين سابقين، لكن ذلك من شأنه أن يجعلها تتغول على الدولة، لحساب فرد أو لوبيات معينة، إذا تعارضت مصالحها مع سياسة الدولة والذى من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على الأمن القومى للدول.

المقترحات:

١- لابد من اتفاق الدول حول التسمية السليمة لهذه الشركات والتى تُعد أعقد هذه الإشكاليات وهى الاتفاق على مفهوم الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والذى يترتب عليه عدم القدرة على وضع قانون لهذه الشركات.

٢- إنشاء مؤسسة رسمية لمتابعة عمل هذه الشركات، وإجراء تحقيق شامل فى أنشطتها، ومجابهة أى تجاوزات تصدر منها، ووضع آلية لمحاسبتها من خلال اتفاق جميع الدول سواء أكانت تعتمد على هذه الشركات أم لا.

٣- حث المجتمع الدولى نحو وضع قوانين تنظيم عمل الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على المستويين الوطنى والدولى، إضافة إلى الحاجة لوضع مبادئ لتوجيه مجال الأمن فى حركة العلاقات الدولية، بصفة عامة والشركات العسكرية والأمنية على وجه الخصوص.

٤- إعادة إحياء المبادرة التى تقدمت بها الحكومة السويسرية لتعزيز احترام هذه الشركات القانون الدولى الإنسانى وجاءت الفكرة من وزارة الخارجية السويسرية بسبب تزايد وجود هذه الشركات فى دول تعانى النزاعات المسلحة، ولابد من اتخاذ الدول خطوات من أجل تعزيز احترام القانون الدولى من قبل تلك الشركات.

٥- وضع استراتيجية تستطيع الدول من خلالها، تعزيز احترام هذه الشركات القانون الدولى، سواء عند استئجار هذه الشركات أو عندما تعمل على أراضيها أو عندما ترغب الشركات القائمة على أراضى الدولة فى تقديم خدماتها خارج دول المنشأ، وقد تعتمد أيضًا معيارًا وطنيًا من شأنه أن يوفر أساسًا قانونيًا للتعامل مع هذه الشركات.

٦- استغلال التجاوزات التى ترتكبها هذه الشركات فى الدول المستهدفة، والعمل على تحجيم انتشارها،

ووضع اتفاقية تنظم عملها ووضع معايير لها تُحِد من التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى.

٧- تحديد الخدمات التى تقدمها هذه الشركات للدول سواء عسكرية أو أمنية فى إطار القانون الدولى الإنسانى وطبقًا للمواثيق الدولية المنظمة لهذا الشأن، وتحديد الخدمات التى لايجوز للشركات التعاقد عليها، وكذا وضع معايير للتجنيد ومحددات لاستخدام السلاح سواء داخل الدولة أو خارجها ولابد أن تكون هناك قيود على استخدام الأسلحة.

٨- حثّ الدول على وضع قوانين داخلية تنظم استخدام مثل هذه الشركات ووضع قيود للتعاقد معها على جميع أنشطتها، سواء فى التدريب أو الاستشارات أو حتى الأنشطة الاستخبارية، وحظر الاستخدامات العسكرية لهذه الشركات مما يسهم بشكل كبير فى تحجيم عملها وانتشارها.

٩- ضرورة وضع معايير لاختيار هذه الشركات وشروط للتعاقد فى ظل هذا الانتشار الهائل لها، وتأكيد توافر شهادات التسجيل والتراخيص والأذون اللازمة وسجلات بشأن الموظفين والممتلكات، وحيازة المعدات والأسلحة بشكل قانونى، والتأكد من حرص هذه الشركة على احترام القانون الدولى الإنسانى وقانون حقوق الإنسان، وفهم الاعتبارات الإنسانية والثقافية والدينية للسكان المحليين.

١٠- تفعيل المراقبة وضمان المساءلة من خلال تدشين تشريعات وطنية عن طريق القنوات القضائية والبرلمانية للدولة على ما ترتكبه الشركات العسكرية والأمنية الخاصة من تجاوزات، والمساءلة الجنائية فى حال ارتكاب سلوك مخالف، ووضع عقوبات لذلك بدءا من إنهاء التعاقد وانتهاء بتوقيع عقوبات على الشركات وأفرادها، ومن المقترح أن تحدد كل دولة جهات مختصة لإصدار تراخيص لهذه الشركات طبقًا للمعايير التى تحددها الدول، ونجد ما حدث فى العراق من وضع قوانين حازمة للتعامل مع الشركات الخاصة بعد قيام شركة البلاك ووتر بالعديد من الانتهاكات وهو دليل على قدرة الدول على فعل ذلك.

١١- دعم الأمم المتحدة فى التوصل لحل هذه الإشكالية المعقدة، حيث تسعى مجموعة من الخبراء برعاية الأمم المتحدة لإعداد مُدوَّنة حسن سلوك لهذا القطاع المزدهر للشركات العسكرية والأمنية الخاصة ، فلابد من العمل على وضع تعريف جديد للمرتزقة يأخذ فى الاعتبار المعطيات الجديدة على الأرض أى يضم إليها الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، وبذلك ينطبق عليها القانون الدولى بشأن المرتزقة.

١٢- أن استمرار الدراسات والتحليلات حول طبيعة عمل هذه الشركات وحدود دورها، والتركيز على الانتهاكات التى ترتكبها، فضلاً عن تناول التأثيرات السلبية على العلاقات الدولية بصفة عامة وعلى الأمن القومى للدول على وجه الخصوص، يمكن أن يدفع فى اتجاه تأكيد إلحاح الموضوع ووضعه على أجندة العمل الدولية.

الخلاصة :

١- من المرجح أن يكون الصراع العسكرى مدفوعًا بنفس العوامل التى أدَّت إلى الحروب تاريخيًا، بدءًا من حماية الموارد، والفوارق الاقتصادية، والاختلافات الأيديولوجية إلى السعى إلى السلطة والنفوذ، ولكن الطرق التى تُشن بها الحرب تتغير مع ظهور فاعلين من دون الدولة ومؤثرين بشكل كبير، فنجد أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة كفاعل من دون الدولة، تُستخدم فى الحروب الحديثة ولديها القدرات والإمكانات التكنولوجية والعسكرية التى تؤهلها لأن تلعب دورًا مؤثرًا فى حركة العلاقات الدولية، مما يشكل تهديدًا للأمن القومى للدول.

٢- إن استخدام الشركات الذى كان سابقًا فى الخفاء أصبح الآن جهرًا، على الرغم من إنكار الدول الراعية لهذه الشركات، إلا أن الأمر أخذ طابعًا مختلفًا، مما يجعلنا نتوقع أن يأخذ الموقف فى المستقبل القريب طابع العلنية والتوسع فى الانتشار، فنجد الصين فى سياق مبادرة الحزام والطريق، تسعى لاستخدام هذا النوع من الشركات بطريقة مماثلة لروسيا والغرب، كما رأينا فى إيران وتركيا وغيرهما من الدول التى شرعت فى إنشاء هذه الشركات.

٣- أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تمتلك إمكانات هائلة لتكون بمنزلة أداة لتغيير قواعد اللعبة فى مجال الأمن الدولى، وأصبحت أحد أبرز العوامل التى لها تأثير واضح على العلاقات بين الدول، وما ساعد هذه الشركات فى ذلك هو حصولها على قبول أوسع وانتشار أكبر؛ حيث تقوم الدول بتوظيفها للقيام بمهام محددة داخل وخارج حدودها.

٤- تلجأ الدول الكبرى لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية الخاصة لتنفيذ السياسة الخارجية لها، ولحماية مصالحها فى الدول المستهدفة، وذلك للعديد من العوامل أهمها التنصل من المسئولية الدولية فى حالة وقوع أى تجاوزات، وكذا لقلة تكلفة استخدام هذه الشركات واحترافية عناصرها فى تنفيذ المهام التى توكل إليها.

٥- تُعد الدول هى أكبر العملاء لهذه الشركات، ومن هذا المنظور نجد أن هذه الشركات تؤدى مهام لا تستطيع الدول أو لا ترغب فى القيام بها، فنجد أن هذه المهام تؤثر بشكل واضح على الأمن القومى للدول، لذلك يمكن للشركات العسكرية والأمنية الخاصة أن تلعب دورًا حاسمًا فى صياغة السياسات الإقليمية والعالمية على مختلف المستويات، وهذا يعتمد على من تعاقد معهم، ولماذا تم التعاقد معهم، ومدى تأثيرهم على سياسات الدول، فنجد أن العديد من الخدمات التى تقدمها الشركات الخاصة هى مجال حصرى للدول، لذلك أثار وجودها ونموها خلال الفترة الأخيرة الحاجة إلى إلقاء الضوء على هذه الشركات.

٦- لا يوجد شك فى أن الشركات العسكرية والأمنية الخاصة موجودة ومستمرة لتبقى فى سياسات معظم دول العالم، وأن الطلب على الخدمات الأمنية والعسكرية الخاصة سيزداد فى الواقع، فهذه هى استراتيجيات استحدثتها دول عدة من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ مهام معينة كانت فى الأيام السابقة حصرية على الجيوش النظامية للدول، لتصبح هذه الشركات فاعلاً مؤثرًا على الأمن القومى للدول .

الهوامش :

(١) تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الخامسة عشرة، البند رقم٣ من جدول الاعمال « تقرير الفريق العامل المعنى باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب فى تقرير مصيرها » بتاريخ ٥ /٧/ ٢٠١٠، ص ص ٢٨-٢٩ .

(٢) هـذه الوثيقـة ثمرة لمبادرة مشتركة أطلقتها حكومة سويسرا ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وقد أعدت بمشاركة خبراء حكوميين من١٧ دولة، وكان ذلك فى ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨، وهي وثيقة تتضمن القواعد والممارسات السليمة ذات الصلة بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة التى تعمل فى أثناء النزاع المسلح، وتهدف وثيقة مونترو، التى جاءت ثمرة لعملية دولية أطلقتها عام ٢٠٠٦ حكومة سويسرا ولجنة الصليب الأحمر الدولية، إلى تعزيز احترام القانون الإنسانى الدولى وقانون حقوق الإنسان.

(3) Chaloka, Beyani; Damian, Lilly, Regulating Private Military Companies, options for the UK Government, (2001),International Alert, UK, p 5. at:
http://www.ssrnetwork.net/uploaded_files/3542.pd (22 Fep.2024).

(٤) باسيل يوسف، ،المرتزقة جيوش الظل، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٨، الرياض، ص ص ٥١- ٥٥.

(٥) الجمعية العامة للأمم المتحدة، المادة الأولى، الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم القرار ٤٤ / ٣٤، ديسمبر ١٩٩٦.
https://2u.pw/94hr3W (1 Apr.2024)

(٦) البروتوكول الإضافى الأول لعام ١٩٧٧ اتفاقيات جنيف ١٩٤٩.
https://2u.pw/HNxISFz9 (2 Apr.2024)

(٧) مجدى كامل، بلاك ووتر جيوش الظلام: المرتزقة الجدد وفن خصخصة الحرب بيزنس الموت على الطريقة الأمريكية ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربى، ٢٠٠٨، دمشق، ص ٦٥.

(8) Riley Martin, "mercenaries the rule of Law", Review of the -12 International Commission of Jurists, Vol.17, 1977,p p.51-53.

(٩) وثائق الأمم المتحدة الوثيقة رقم (A/52/495) . ص ص ٦- ٩ .

(١٠) لقاء أبو عجيب ، آليات ووسائل حماية العمل الإنسانى بين النظرية والتطبيق، إصدارات المعهد الاسكندنافى لحقوق الانسان، جينيف ،٢٠١٤، ص ٤٤.

(١١) عبد الشافى عبد الدايم خليفة « الشركات الأمنية الخاصة فى ظل القانون الدولى الإنسانى » العدد ٧٢، المجلة المصرية للقانون الدولى، ٢٠١٦، القاهرة ص ٤٩٨.

(12) Singer, P. W, Corporate Warriors: The Privatized Military Industry, a Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy in the Subject of International Relations from Harvard University, the Department of Government, Cambridge, Massachusetts, 2001. P38

(١٢) رضوى عمار ، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فى الأقاليم، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، مصر، القاهرة، ص ص ١-٣ .

(١٣) أحمد أنور العزم ، دور الشركات الأمنية المتعددة الجنسية فى الحروب والصراعات العسكرية فى الوطن العربى،(٢٠٠٣-٢٠١٥): دراسة حالة العراق، رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن ، ٢٠١٦، ص ص٩٨-١٠٠.

تأثير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة على الأمن القومى

■ د/ محمود مجدى عبد الظاهر
دكتوراه فى العلوم السياسية

المستخلص :

أصبحت الشركات العسكرية و الأمنية الخاصة فى الوقت الحالى جزءا لا يتجزأ من الحروب الحديثة، وهى كيانات يتم إنشاؤها فى شكل شركات تجارية تسعى لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمات فى المجال العسكرى والأمنى للدول التى تطلب تلك الخدمات، و هو ما جعلها أحد أهم الفاعلين فى مسار العلاقات الدولية، فإن الحروب الجديدة لم تعد مقتصرة على الجيوش التقليدية، فهذه الشركات الخاصة دخلت أيضًا مجال الحروب غير النظامية بشكل واضح، حيث بات صعودها كفاعل دولى من غير الدول حاضرًا بقوة فى العلاقات الدولية.

هذه الشركات أصبحت فى الفترة الحالية فاعلًا مؤثرًا على حركة العلاقات الدولية والأمن القومى للدول بشكل غير مسبوق، فبالرغم من عدم وجود اتفاق بين المجتمع الدولى على مسمى هذه الشركات وعدم وجود إطار قانونى ينظم عملها فإنها حظيت باهتمام جميع دول العالم وتُعدُّها معظم الدول إحدى أدواتها التى تستخدمها فى تنفيذ سياستها الخارجية.

أصبحت الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تمتلك إمكانات هائلة لتكون بمنزلة أداة لتغيير قواعد اللعبة فى مجال الأمن الدولى، وأصبحت أحد أبرز العوامل التى لها تأثير واضح على العلاقات بين الدول، وما ساعد هذه الشركات فى ذلك هو حصولها على قبول أوسع وانتشار أكبر حيث تقوم الدول بتوظيفها للقيام بمهام محددة داخل وخارج حدودها.

الكلمات المفتاحية : الشركات العسكرية والأمنية ، الأمن القومى.

The Impact of Private Military and Security Companies on National Security

■ *Dr\ Mahmoud Magdy Abdel Zaher*
PhD in political science

Abstract:

Private military and security companies (PMSCs) have become an integral part of modern warfare. These entities are established as commercial enterprises aiming to generate profit by providing military and security services to states requesting such support. This development has positioned them as significant actors in the dynamics of international relations. Modern warfare is no longer limited to traditional armies, as these private companies have also entered the domain of irregular warfare, emerging as influential non-state actors in international affairs.

Currently, PMSCs play an unprecedented role in shaping international relations and national security. Despite the lack of international consensus on their designation and the absence of a legal framework regulating their operations, they have garnered global attention. Most countries consider them tools for implementing foreign policies.

PMSCs possess immense potential to act as game-changers in the field of international security. They have become key factors with a clear impact on inter-state relations, bolstered by their increasing acceptance and widespread deployment. States frequently employ these companies to undertake specific tasks both within and beyond their borders.

Keywords: Private Military and Security Companies, National Security..